

الحكومة اليمنية تؤكد على حرصها وتمسكها

بتنفيذ التزاماتها في اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام الفردية

في عام 1997م وقعت اليمن على اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام الفردية لتكون بذلك واحدة من أوائل البلدان على المستوى الدولي ، والأولى إقليمياً في التوقيع على هذه الاتفاقية الدولية الهامة ذات المضامين والأبعاد الإنسانية العظيمة ، وبدءاً من ذلك التاريخ اندفعت الجمهورية اليمنية بقوة ، وانخرطت بفعالية وهمة عالية في عمليات إزالة الألغام الأرضية والتخلص منها وتطهير المناطق التي تأثرت بزراعتها في مختلف أنحاء الجمهورية نتيجة الصراعات الداخلية التي شهدتها البلاد في فترات مختلفة خلال أكثر من خمسين عاماً وقد حقق البرنامج الوطني للتعامل مع الألغام إنجازات ملموسة ومتعاضمة ونجاحات مشهودة ومتسارعة بفعل جدية الحكومة والاستجابة الواعية من المجتمعات المحلية والدعم الصادق والسخي للمجتمع الدولي والجهات المانحة.

وتجدر الإشارة إلى أن اليمن بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة قد نفذت في العام 2000م المسح الأول للتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للألغام الأرضية وتمكنت خلال السنوات العشر التالية من تطهير ما نسبته (85%) من المساحة الأصلية التي حددتها نتائج المسح المذكور .

لكنه في السنوات الأخيرة ظهرت مجموعة من الصعوبات والتحديات الجديدة جغرافياً وفنياً نتج عنها توسع مساحة الأراضي وحجم التجمعات السكانية المحتاجة لتنفيذ أنشطة وبرامج للتعامل مع الألغام والتي تنامت بصورة ملحوظة

ومتعاظمة وتوسعت مساحتها وتزايد حجمها أضعافاً مضاعفة مقارنة بالعام 2000م الذي شهد تنفيذ المسح الأول.

وإن هذا الوضع الجديد الباعث على الخوف والمثير للقلق بما يشكله من خطورة بالغة على حياة السكان وسلامة البيئة وجهود التنمية قد تكوّن وبلغ ذروته الراهنة بفعل مجموعة من الأسباب والعوامل فيما يلي أهمها على الإطلاق:

- أ- تداعيات وأثار ما عرف بالربيع العربي في عام 2011م والذي خلق حالة انقسام بين السياسيين وكذلك بين الألوية العسكرية في الجيش اليمني.
- ب- مواجهة الجماعات الإرهابية الذي تقوم به اليمن نيابة عن المجتمع الدولي.
- ج- العدوان الخارجي الغاشم والشامل الذي يتعرض له اليمن منذ ما يقرب من عامين.

وقد أدت الأسباب المذكورة مجتمعة بتعاقبها وتراكماتها المختلفة إلى حالة من الهشاشة العامة في بنية الدولة وضعف تواجدتها وعدم تمكنها من فرض نفوذها ويسط سيادتها على مختلف أنحاء البلاد بما في ذلك الحدود البرية والبحرية بامتداداتها الواسعة وطولها الكبير والتي أصبحت مفتوحة ومتاحة للقيام بعمليات تهريب واسعة تشمل كافة المنتجات والمواد وفي مقدمتها الأسلحة المختلفة بما فيها الألغام والقذائف والمتفجرات ، مما اثر سلباً على عمليات وأنشطة التعامل مع الألغام وتسبب في إعاقة تنفيذها وأدى إلى إصابتها بالتوقف والشلل.

و في ضوء ما تقدم فإن الحكومة ترغب في إعلان المبادئ الآتية:

- 1- التأكيد على حرص اليمن وتمسكها بالوفاء بالالتزامات الواردة في اتفاقية أوتاوا باعتبارها احد أطراف الاتفاقية.
- 2- الحكومة اليمنية على استعداد لتشكيل لجان للتحقيق في موضوع زراعة الألغام المضادة في محافظة تعز (محل تساؤلات المنظمات المعنية) عندما تهدأ النيران ويتوقف العدوان ويسود السلام وتنتصر إرادة التفاوض والحوار.
- 3- اللجنة الوطنية للتعامل مع الألغام من جهتها مستمرة بتنفيذ مهامها المتعلقة بنزع الألغام والتخلص منها ومساعدة الضحايا والتوعية من مخاطر الألغام.
- 4- تعلن الحكومة بأنها تدعم عمل اللجنة الوطنية والمراكز الوطنية للتعامل مع الألغام في اليمن للعمل الفوري السريع في التخلص من الألغام وتنفيذ برامج التثقيف والتوعية بمخاطر الألغام ومساعدة الضحايا في تلك المناطق الملوثة بفعل أحداث العام 2011م.
- 5- تحت المجتمع الدولي على مواصلة تقديم المساعدة للجمهورية اليمنية لدعم جهودها في التخلص من الألغام وفي التوعية بمخاطرها ومساعدة الضحايا نظراً للصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها البلد حالياً ولحاجة السكان إلى السلامة في مختلف الظروف بالإضافة إلى ما تعانيه اليمن نتيجة مواجهتها الإرهاب بالنيابة عن المجتمع الدولي.

“ انتهى ”



الرقم: خ/أ/٢٩٦
التاريخ:
الموافق: ٧/٩/٢٠١٦

هام

تهدي وزارة خارجية الجمهورية اليمنية أطيب تحياتها إلى منظمة هيومن رايتس ووتش،

وبالإشارة إلى مذكرة المنظمة بتاريخ 22 أغسطس 2016، ذات الصلة بطلب بعض المعلومات المتصلة بمسألة استخدام الألغام، تود الوزارة أن ترفق بطيه بيان الحكومة اليمنية ذي الصلة بالموضوع المشار إليه،

وتنتهز وزارة خارجية الجمهورية اليمنية هذه الفرصة لتعرب عن خالص تقديرها لمنظمة هيومن رايتس ووتش.



إلى /

منظمة هيومن رايتس ووتش